بحيث يؤثر على معنويات وولاءات الجماعات المتعاملة مع اسرائيل، وكذلك أن يختاروا الاهداف العسكرية التي تتمتع بأكبر تأثير نفسي وسياسي على قادة وجنود وجمهور العدو الاسرائيلي. إن هذه الاهداف هي تلك التي تحتوي على عنصر بشري اسرائيلي مرتفع ويمكن ضربها بطرق مثيرة مثل الكمائن النهارية أو العمليات الانتحارية، مما يبقي الحرب الدائرة في لبنان في اذهان الجمهور الاسرائيلي. ويلاحظ، أخيراً، أن حركة المقاومة الفلسطينية أصرت على عدم اصدار البيانات باسمها، بل باسم المقاومة الوطنية اللبنانية غالباً، وقد تجنبت الادعاءات المبالغة، فكان من شأن ذلك التواضع زيادة المصداقية وجني المكاسب الأمنية ـ العسكرية الاضافية كإرباك العدو بخصوص هوية الطرف المنفِّذ وطبيعة التنسيق بين القوى الوطنية المقاتلة.

لكن عانت هذه التجربة الناجحة، على المستوى الفلسطيني الذي يعنينا هنا، من مجموعة مترابطة من الشوائب، فيلاحظ أن الفضل في تنفيذ هذا المعدل المرتفع من العمليات العسكرية وبذلك المستوى الادائي المتقدم عاد إلى بعض الضباط بمستوى آمر كتيبة فما دون الذين تمتعوا قبل كل شيء آخر **بإرادة القتال** وبروح المبادرة والجرأة. ويجب التأكيد، للحق والانصاف، أن مبادرة مثل هؤلاء الضباط لم تأتِ مخالفة للتوجه العام للقيادة الفلسطينية، بل جاءت متمشية ومنسجمة مع توجهات القيادة بخصوص مقاومة الاحتلال، والتي انعكست أيضاً بتوفير الامكانيات التسليحية والمالية والتموينية والتدريبية لتصعيد العمل العسكري من قبل أي طرف يرغب في ذلك. إلا أن التوجه العام غير كافٍ، لوحده، لضمان تنفيذ الاستراتيجية العسكرية المرجوة، بل يتطلب الأمر ملاحقة شخصية ومباشرة من قبل القيادة السياسية العليا (والتي تعتبر نفسها قيادة سياسية ـ عسكرية بالمقام الاول). وقد غابت هذه المتابعة إلى حد ما، بدليل أن الكثير من الوحدات الفلسطينية لم يشارك سوى جزئياً أو حتى مطلقاً بالعمل العسكري ضد الاحتلال طيلة تلك السنة وكان العديد من هذه الوحدات بأمرة ضباط انضموا إلى الانشقاق عن «فتح» لاحقاً. ويعني غياب المتابعة القيادية المطلوبة أنه لولا وجود أولئك الضباط المبادرين المذكورين سابقاً، لما قامت القوات النظامية الفلسطينية (أي القوات المتفرغة والملتزمة بالاوامر العليا، تمييزاً، عن الجماعات المستقلة ذاتياً والتنظيمات اللبنانية) بذلك المعدل المرتفع من النشاط العسكري ضد الاسرائيليين.

إلى هذا، كان يمكن تجاوز حالة الغياب القيادي والتغلب عليه، رغم واقع الشتات خارج لبنان واستشهاد العميد سعد صايل (أبو الوليد) الذي كان يدير القوات المتبقية في سهل البقاع والشمال ويؤمن اتصالها بقيادة م.ت.ف.، لو وُجد ضباط كفؤون ومبادرون في المراتب الميدانية القيادية في داخل لبنان. ويذكر أن الضباط الأكفاء المذكورين أعلاه لم يتمتعوا بالنفوذ الأوسع وبالصلاحية الرسمية لتحريك بقية الوحدات المقاتلة. إن افتقار القيادة الفلسطينية إلى الضباط بمستوى قادة اركان وقوات وكتائب قادرين (وراغبين) على تقدير الموقف واتخاذ القرارات لم ينشأ من فراغ طبعاً، بل نتج عن سلسلة من السياسات والاختيارات والتعيينات التي تمت قبل وبعد حرب العام ١٩٨٢. ولم تفلت التنظيمات الفلسطينية الاخرى من هذا الوضع، حيث اشتركت جميعاً بافتقار القادة الكفؤين. وقد اشتركت هذه التنظيمات أيضاً في امتلاك القدرات المادية لخوض القتال وفي امتلاك، نظرياً